

بيان حصيلة شهر نيسان: الشهر الأعلى في القتل تحت التعذيب وفي قتل الأطفال

مقتل ٣٣١٣ مواطناً سورياً بمعدل ١٣٨ مواطناً كل يوم بمعدل ٦ مواطنين كل ساعة وسقوط ٣٧٧ طفلاً بمعدل ١٣ طفلاً يومياً، و ١٧٦ تم تعذيبهم حتى الموت بمعدل ٦ أشخاص يومياً. قتلت القوات الموالية للحكومة السورية خارج نطاق القانون وذلك خلال عمليات القصف اليومية، والاعتقالات، والمجازر، وتعذيب المعتقلين حتى الموت إضافة إلى سقوط ضحايا من الثوار المسلحين خلال عمليات الاشتباكات، ما مجموعه في نهاية شهر نيسان/٢٠١٣، ٣٣١٣ مواطناً بينهم ١٧٦ شخصاً تم تعذيبهم حتى الموت.

يقسم الـ ٣٣١٣ مواطناً إلى:

٢٣٣٠ من المدنيين

٩٨٣ من الثوار المسلحين

من بين المدنيين الـ ٢٣٣٠ تم توثيق مقتل:

٣٧٧ طفلاً، أي بمعدل ١٣ طفلاً كل يوم، وتكون نسبة الأطفال القتلى ١٦٪ من مجموع القتلى، وهو مؤشر مرتفع جداً، ودليل على منهجة وتعمد القوات الموالية للحكومة السورية قتل المدنيين. ٢٢٦ امرأة، وتكون نسبة النساء القتلى ٩٪ وهي أيضاً نسبة مرتفعة جداً وتشكل دليل قاطع على استهداف المدنيين.

١٧٦ تحت التعذيب، كل يوم ٦ أشخاص يتم تعذيبهم في مراكز الاحتجاز الرسمية والغير الرسمية حتى الموت.

ونحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا - من خلال أعضائنا المتوزعين على مختلف المحافظات السورية- من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان، ونشير بهذا المقام إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

وقد توزعت نسب الشهداء في شهر نيسان بحسب كل محافظة على النحو التالي:

دمشق وريفها: ١١٤١، حلب: ٦٣٣، حمص: ٤٢٧، درعا: ٣١٦، إدلب: ٢٦٩، حماة: ٢٢٥

دير الزور: ١٥٩، الحسكة: ٥٦، الرقة: ٤١، القنيطرة: ٣١، اللاذقية: ١٠، طرطوس: ٣ السويداء: ٢

مقتل ٣٣١٣ مواطناً
سورياً بمعدل ١٣٨
مواطناً كل يوم
بمعدل ٦ مواطنين كل
ساعة..

الاستنتاجات القانونية:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات، التي تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل. وتشير الأدلة والبراهين التي لا تقبل الشك وفق مئات من روايات شهود العيان بأن أكثر من ٩٠ ٪ من الهجمات الواسعة والفردية، وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية. هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين».
٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن الأحداث الموثقة تشكل أيضاً جريمة القتل التي هي جريمة ضد الإنسانية. ولقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة، وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية. وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل والتعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى القائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، ونعتبر كافة أركان الحكومة السورية التي تفقد الأجهزة الأمنية والعسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال. وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران وحزب الله مشاركة فعلياً بعمليات القتل وتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام و الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها، والتي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف و لو لساعة واحدة.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد و العشوائي بحق المدنيين.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.
٤. إيلاء اهتماماً وجدياً أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء وأسرى ذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج و إرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية القتل المتعمد و العشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.